

الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية

The regional disparities and the processes of economic integration in the Arab countries

نوال بن عمارة

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
b.naoual_sf@yahoo.com

بويكر كحلة

جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر
kahlaboubaker@hotmail.com

ملخص :

إن قضية التكامل والتعاون الاقتصادي العربي من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك ، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التحديات الدولية من تغيرات في النظام العالمي ، الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية على العالم ، العولمة ، الشراكة الأوروبية المتوسطية ، والمشاريع الهادفة إلى طمس الهوية العربية .
و تبرز أهمية هذا الموضوع في أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين ، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها ، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبة ولكنها متكاملة . فمن جهة هو يفعل القدرات الموجودة لمواجهة الأخطار والتحديات القائمة ، ومن جهة ثانية يوحد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق الوحدة العربية. وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى إيجاد الفوارق بين أقاليم البلاد العربية لتحقيق تكامل اقتصادي جهوي؟

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادي العربي، التبعية الاقتصادية، النظرية الكلاسيكية، القطاعات الاقتصادية.

Abstract :

The issue of integration and Arab economic cooperation, it's the most important issues that facing the joint Arab work. Which the Arabs should pay attention to him, to face the international challenges, such as the changes in the global system, the US political and economic domination of the world, globalization, the Euro-Mediterranean partnership, and projects designed to obliterate the Arab identity.

The importance of this topic, in the importance of cooperation and economic and political integration on the national level. To settling the dispute appearances and contrast and expand aspects of cooperation, integration and consolidation. Which it achieves goals and complicate tasks but complementary. On the one hand he does existing capabilities to meet the threats and challenges, on the other hand unites the foundations and pillars necessary and fixed to achieve Arab unity. Thus this study was to clarify the extent of finding the differences between the regions of the Arab countries to achieve regional economic integration?

Keywords: Arab Economic Development, Arab economic integration, economic dependence, the classical theory, economic sectors.

تمهيد :

إن الموارد الاقتصادية المتوفرة في الوطن العربي كبيرة نسبيًا مقارنةً بالعالم وهي كافية لتعجيل التنمية الاقتصادية العربية إلا أن النتائج المتحققة كانت ضعيفة جدًا نتيجة تكامل هذه الموارد على مستوى الوطن العربي وسوء توزيعها بالنسبة لكل قطر من هذه الأقطار ، مما يعني أن ظاهرة التخلف والتبعية تقترن باستمرار مشكلة التجزئة . من هنا كان لزامًا على هذه الأقطار السير باتجاه التكامل الاقتصادي لاستغلال مواردها الاقتصادية وتعجيل تنميتها وبلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية .

لذلك فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى التركيز على التكامل الاقتصادي العربي من حيث مفهومه ودوافعه وأهدافه وما يمكن لهذا التكامل أن يحققه للاقتصاد العربي بما يعانيه من مشاكل التخلف والتبعية وما يجنيه الإنسان العربي من هذا التكامل . وللوصول إلى هذا الهدف الكبير فلا بد من توفير مقومات ، هذه المقومات ضرورية في بناء أي نوع من أنواع التكامل المراد بلوغه ، ولذلك لا بد من التطرق بشيء من الإيجاز ، إلى مدى توفير هذه الشروط في الاقتصاد العربي. كما أن من الضروري التطرق إلى مشاكل إقامة التكامل والصعوبات التي تحول دونها .

1- واقع التكامل الاقتصادي العربي

1.1- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي¹

ينصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة ، تشكل القاعدة المادية الأساسية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة.

فالتكامل الاقتصادي العربي يعني تحقيق هدفين مترابطين في آن واحد ، هما :

- إنهاء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للاقتصاد الرأسمالي .
- إعادة دمج هذه القواعد مع بعضها لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها .

2.1 - دوافع التكامل الاقتصادي العربي: يكتسب التكامل الاقتصادي بين دول وشعوب العالم العربية أهمية بالغة للدوافع التالية²:

✓ التكيف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية ، والإنتاجية والتقنية . فالنقد التقني أدى إلى الزيادة الإنتاجية كما ونوعًا ، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات ، ولا تستطيع الدول العربية متفرقة تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها ، وإقامة سوق مشتركة و مناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية ، و الانتظام في كتل اقتصادية كبير .

✓ مواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية ، وهو ما يقلل من فرص الأسواق المتاحة للدول العربية ، ويضعف من قدراتها الجماعية التنافسية في الأسواق الخارجية .

✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تمثل مطلبًا ضروريًا للدول العربية حتى تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها . وتعتبر الوحدة الاقتصادية في جميع صورها خطوات فعالة للوصول إلى وحدة حقيقية للأمم العربية .

3.1- مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتطلب مهمة بلوغ التكامل الاقتصادي العربي توفر عوامل اقتصادية هي بمثابة الأرضية التي يقوم عليها هذا التكامل . ويمكن تصنيف المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي في مجموعتين أساسيتين ، هما :

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية الأساسية: تتحدد هذه العوامل بعناصر الإنتاج الأساسية متمثلة في الموارد الطبيعية والموارد المالية والأيدي العاملة التي تشكل مجموعها المقومات الأساسية للعملية الإنتاجية .

• الموارد الطبيعية: تتوافر بالوطن العربي موارد طبيعية ضخمة رغم توزعها بصورة غير متوازنة تتمثل في أراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من 20% ، وهي كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة إلى جانب المخزون الهائل من البترول ، سواء ما يستخرج منه حالياً أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلاً ، إلى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية³ .

• الموارد المالية: تشكل الموارد المالية عنصراً هاماً آخر من عناصر أو مقومات العملية الإنتاجية . ورغم توفر هذه الموارد على مستوى الوطن العربي والتي انعكست في موازينها التجارية التي تميزت بفوائدها المستمرة والكبيرة. إلا أن مشكلة سوء التوزيع التي تعاني منها هذه الموارد أصبحت إحدى السمات السلبية البارزة في حياة الأمة العربية في ظل التجزئة التي تعاني منها .

وهكذا نجد أن الموارد المالية متوفرة على نطاق الوطن العربي ومكاملة وهي قادرة على المساهمة في تعجيل التنمية الاقتصادية العربية المشتركة ، بينما تشكل قيوداً واضحة على اقتصادات الأقطار العربية كلاً على حدا نتيجة سوء التوزيع التي تعاني منها⁴ .

• القوى العاملة: تعاني القوى العاملة كذلك من مشكلة سوء التوزيع بين أجزاء الوطن الواحد ،ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من التفاوت القائم بين السكان والمساحة والتي تنعكس على الكثافة السكانية المتباينة في الأقطار العربية . فهناك كثافة سكانية عالية في مصر مثلاً نتيجة محدودية الأراضي الزراعية والزيادات الكبيرة الحاصلة في السكان ، وهذه الكثافة السكانية تشكل قيوداً آخر من القيود العديدة التي ترد على التنمية الاقتصادية القطرية ، ومن جهة أخرى هناك مشكلة قلة السكان أو انخفاض الكثافة السكانية في العديد من الأقطار العربية الأخرى التي اضطرت إلى فتح أبواب الهجرة خاصة إمارات الخليج العربي ، حيث أصبح هذا الانخفاض في الكثافة السكانية يشكل قيوداً آخر على التنمية الاقتصادية القطرية .

ب- مجموعة العوامل الاقتصادية المساعدة: إضافة إلى توفر عناصر الإنتاج الأساسية بشكل متكامل على مستوى الوطن العربي والتي تدعم إقامة التكامل الاقتصادي العربي ، فإن هناك عوامل اقتصادية أخرى تعتبر مساعدة ومكملة للعناصر الأساسية ، منها⁵ .

• السوق: تتميز طبيعة الأسواق المحلية بالنسبة لكل قطر عربي بأنها ضيقة تعكس ضعف القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة انخفاض دخولهم بسبب التخلف الذي يعانون منه . ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على التنمية الصناعية كقاعدة مادية وأساسية لها في تسريع نموها والحد من مشكلة التخلف والتبعية الاقتصادية . وحتى تكون التنمية الصناعية فعالة لابد أن تعتمد على إقامة المشاريع خاصة الإنتاجية وفق حجوم اقتصادية للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بما لها من منفعة في تخفيف كلفة الوحدة المنتجة وتصريف كميات كبيرة وتحقيق فائض اقتصادي كبير للمساهمة بدوره في إعادة تمويل العملية الإنتاجية وتعجيل التنمية الاقتصادية .

• حداثة عهد الأقطار العربية بالتنمية الاقتصادية: إن حداثة عهد الأقطار العربية بالبرامج الاقتصادية تمكن هذه الأقطار التنسيق بين برامجها الاقتصادية لغرض توجيه اقتصادياتها وجهة تكاملية غير تنافسية والعمل على تحقيق المقاربة في الإنتاجية بين مستوياتها الاقتصادية ، أي تحقيق التقارب في مستويات التطور الاقتصادي فيما بين اقتصاديات الوطن العربي كخطوة أساسية نحو بلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية .

• سد حاجة السكان من المواد الغذائية قبل تصديرها: إن الظروف الانعزالية التي تعيشها اقتصاديات الوطن العربي تؤدي إلى بروز ظاهرة غير طبيعية ، فكما أن هناك أقطاراً عربية تصدر الموارد المالية إلى الدول الأجنبية مقابل

قيام أقطار عربية أخرى استيراد جزء من هذه الأموال بفوائد وشروط صعبة نتيجة حاجتها إليها ، كذلك يلاحظ بالنسبة للتجارة الخارجية للأقطار العربية ، أن هناك دول عربية تصدر منتجاتها إلى الدول الأجنبية في الوقت الذي تحتاج إلى مثل هذه المنتجات دول عربية أخرى .

• مقاومة الآثار السلبية للأزمات الرأسمالية على اقتصادياتها: إن هذه الظاهرة تتجم أساسا من الاعتماد الشديد للدول العربية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل منها للحصول على الموارد المالية اللازمة لتشغيل ماكينتها الاقتصادية .

لذلك فإن هذه الظاهرة تفرض على الأقطار العربية التعجيل بتنميتها الاقتصادية المشتركة بهدف تنويع منتجاتها ومن ثم تقليل اعتمادها على المنتج الواحد والحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الرأسمالية المستمرة على اقتصادياتها .

• الحد من الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية الرأسمالية: إن من الأهداف المهمة غير المباشرة للتكتلات الاقتصادية الرأسمالية ، خاصة السوق الأوروبية المشتركة ، العمل بصورة مشتركة للحفاظ على مناطق نفوذها في مستعمراتها السابقة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، بعد نمو حركات التحرر الوطني في هذه البلدان ومحاولاتها المستمرة تعجيل تنميتها للخروج من مفعول القوانين الرأسمالية السلبية على اقتصادياتها . وحيث أن هذه الدول تمتاز باقتصاديات متقدمة وقدرات كبيرة مقارنة بالأقطار العربية ذات الاقتصاديات الأقل تطورا ، لذلك فإن مساوماتها الجماعية في مجال التجارة الدولية تؤدي حتما في حالة بقاء الدول العربية مشتتة ومجزأة إلى استمرار استغلال الأقطار العربية ، إضافة إلى قدراتها الكبيرة في المحافظة على امتيازاتها ومواقعها الاحتكارية ، لذلك فإن الحد من الآثار السلبية لهذه التكتلات يفرض على الدول العربية تعجيل التكامل الاقتصادي .

2- معوقات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي: مما لا شك فيه أن العمل من أجل تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي يعترضه عدد غير قليل من المعوقات التي ترتبط بواقع الدول العربية ، والظروف والأوضاع التي تحكم هذا الواقع الخارجية منها والداخلية ، والتي تمثل تحديات تجابه طموح الجماهير العربية في تحقيق آمالها في بناء أمة عربية موحدة قادرة على مجابهة الأخطار التي تواجهها ، وبالشكل الذي يوفر الأمان والرفاهية لأفرادها . وهذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة أو آنية ، وإنما تحمل في طياتها تاريخا من التراكمات والسلبيات ، وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية ، وبين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية .

1.1- المعوقات الاقتصادية

أ- تشابه اقتصاديات الدول العربية وتمائلها: حيث أدى هذا التماثل والتشابه إلى تنافس اقتصاديات الدول العربية فيما بينها. وذلك بحكم حالة التخلف التي تعيشها هذه الاقتصاديات ، والسمات المشتركة التي تعاني منها والمرتبطة بتخلفها هذا ، والتي تؤدي إلى ضعف قدرتها على توفير متطلبات عمل وتطور النشاطات الاقتصادية بعضها للبعض الآخر ، وهذا ما ينجم عنه أنها لا توفر ما يؤدي إلى تشابك قطاعات ومشاريع وفروع هذه الاقتصاديات . إذ أنها في الغالب تنتج في معظمها سلع أولية تقوم بتصديرها إلى الخارج أساسا ، وإلى الدول المتقدمة بالذات ، وتستورد منها احتياجاتها من السلع المصنعة وهذا يعني في واقع الأمر أنها تتنافس في تصريف إنتاجها الأولى ، وفي الحصول على الواردات من السلع الصناعية⁷.

ب- السياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية : تشكل السياسات الاقتصادية القطرية عاملا رئيسيا من العوامل التي أسهمت في إعاقة العمل الاقتصادي المشترك ، فالسياسات الاقتصادية التنموية الانعزالية قد عمقت في الغالب النزعة القطرية حتى إن التوجهات القومية في بعض خطط التنمية القطرية بقيت شعارات غير قابلة للتطبيق في معظم الحالات لافتقارها إلى الاستجابة الموضوعية قوميا بسبب عدم توفر المناخ والإمكانية العملية لذلك .

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة . وعمقت النزعة الاستهلاكية وعززت سلوكيات الترفع عن استهلاك المنتجات المحلية أو العربية وأشاعت أجواء محاكاة أنماط الحياة الغربية .

وإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية القطرية قد زادت من التفكك الاقتصادي بشكل كبير وأوجدت فئات وشرائح اجتماعية تحمي وتطور النزعة القطرية ، لأن مصالحها تتحقق في ظل هذا النوع من السياسات الاقتصادية⁸.

ج- ضعف القطاع الخاص سواء على المستوى العربي الشامل ، أو القطري في كل دولة عربية على حدة: هذا الضعف الذي يبلغ الهزال والذيلية للدولة ، يجعل القطاع العربي تحت رحمة القرار السياسي للدولة التابع لها . هذه التبعية ، بالإضافة إلى تجريدتها القطاع الخاص من أدنى نزعات المبادرة للخروج من الدائرة الاقتصادية الضيقة لمشروعات الدولة المحكومة بإجراءاتها البيروقراطية ، فهي تخضعه للعلاقات السياسية لدولته مع أية دولة عربية أخرى⁹.

د - ظهور محاولات مباشرة أو غير مباشرة للخروج من الإطار القومي الشامل للتكامل الاقتصادي العربي باتجاه تكوين أطر تعاون وتنسيق اقتصادي جزئي وأن هذا النوع من التعاون والتنسيق العربي الجزئي لا يمكن أن يكون بديلا أو منافسا للاتفاقيات الجماعية المعقودة في إطار المجتمع العربي على المستوى القومي الشامل ، إن هذه الصيغ يمكن أن تؤدي إلى نتائج هامة ليس على الصعيد التعاون الجزئي بل على صعيد التعاون العربي الشامل ، إذا وضعت مسارات تلك الصيغ ضمن أطر المسيرة الكلية لحركة التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي وضمن مسيرة الجهود الهادفة لتسريع خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك¹⁰.

هـ - ظهور النمو غير المتكافئ بين بلدان الفئاض وبلدان العجز إبان الحقبة النفطية: أدى ذلك ليس فقط إلى سوء توزيع الدخل قاطريا وإنما أيضا إلى تفاوت شديد في معدلات الدخل الفردي بين بلد عربي وآخر ، إضافة لهذا فإن سوء استعمال الموارد البشرية والمادية وعوامل الإنتاج الأخرى والتي أدت إلى انفجار نهائي ألغى عنصرا مهما من عناصر التكامل الاقتصادي العربي ، حيث عمق هذا الانفجار التبعية ، وأدى لأن تطفو على السطح التناقضات المغطاة بين البلدان العربية ، الأمر الذي أوجد عقبات أمام أي عمل تكاملي اقتصادي عربي¹¹.

و - الاختلالات الهيكلية: فالدول العربية جميعا تعتبر دولا نامية ، وذلك باعتبار هيكلها الاقتصادية المختلفة ، ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير ، ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط إلى نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على سلعة أولية أو عدد محدود جدا من السلع الأولية والصناعية البسيطة إلى نسبة مماثلة ، ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هيكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية . فهي افتقرت وما زالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى هي تفتقر إلى المقدر على التحول، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل¹².

ي - عوامل أخرى:

- تفاوت أسعار التكلفة للمنتجات بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية .

- عدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي .

- تباين مستوى الدخول بين الدول .

- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص ، مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للدور المطلوب من الدولة ومن القطاع الخاص¹³ .

2.1- المعوقات الاجتماعية

أ- **التفاوت السكاني والمساحي:** إن التفاوت في المساحات والسكان بين البلدان العربية ، لم يكن سرا أو شيئا جديدا والهدف من عرضه هنا باعتباره أحد المتناقضات ، يتمثل غرض تبیین ما أنجر وينجر عن هذا التفاوت من مخاوف وحسابات بين البلدان العربية أثناء طرح مسألة التكامل الاقتصادي فيما بينها في المؤتمرات والندوات التي تعقد في شأن هذه المسألة ، ونشير إلى هذه المخاوف والحسابات الناجمة عن التفاوت السكاني والمساحي تعتبر أمرا طبيعيا و واقعا جدا ، ذلك أنها من خصائص آثار التكامل الاقتصادي في البلدان النامية . فالبلدان التي تتمتع مساحات شاسعة أو كثافة سكانية عالية ، عادة ما تميل بقصد أو بغير بقصد إلى السيطرة على صنع القرارات ورسم السياسات التنموية ، وتوجيه خطوات التكامل الاقتصادي ، كما أن البلدان الصغير المساحة والقليلة السكان ، وخاصة إذا كانت لها ثروات طبيعية ومالية هامة ، كما هو الشأن في البلدان العربية . فغالبا ما تميل إلى المبالغة في التخوف من البلدان الكبيرة المساحة والكثيرة السكان أثناء دخولها معها في العملية التكاملية . ومن هنا تترجم هذه المخاوف إلى خطر الاجتياح والابتلاع ، ولتتجسد فيما بعد في بناء الأسوار القانونية والاقتصادية والسياسية ، ويصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي بعين ملؤها الشك والتحفظ الشديد وبالتالي عرقلة مسيرته .

ب- **غياب البعد القومي:** إذ يؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج في معظم الدول العربية ، رغم الإعلان من قبلها جميعا عن أهمية هذا البعد وضرورته ، إلا أن البعد القطري هو الذي يتم اعتماده أساسا في هذه الخطط والبرامج التي تضعها الدول العربية ، وحتى إن وجد تأكيد واهتمام على هذا الجانب ، فهو غالبا لا يتعدى التعبير عنه بصيغ مجردة لا تتضمن وسائل وإجراءات محددة يمكن لها أن تتحقق على أرض الواقع الفعلي ، وهذا يعني عمليا غياب العمل المشترك في الإطار الذي تبذله الدولة العربية من أجل تحقيق تطورها ، وبالتالي فإن الجهد التنموي الذي تبذله الدول العربية يخلو فعليا من جهد تنموي قومي حقيقي وملموس ، ويبقى جهدا تتحقق نتائجه على المستوى القطري أساسا دون المستوى القومي . وبما أن هذه السياسات والبرامج والخطط يجري وضعها من قبل كل دولة عربية بمعزل عن الدول الأخرى لذلك فإن محاولات التنسيق فيما بينها ستكون غير فاعلة بالضرورة أصلا ، لأن من غير الممكن قيام تنسيق بين خطط وبرامج موضوعية كل منها على حدة ، ومن قبل جهات مختلفة في الدول العربية وبالتالي في ظل غياب النظرة الموحدة نحو طبيعة واتجاهات وأهداف التنمية العربية في إطارها التكاملية ، ولذلك لا يتم ضمان تعاون الدول العربية في هذا المضمار عن طريق الخطط التي تضعها بالأساليب التي تتبع واقعا ، وبالتالي فإن احتمال قيام تعارض بين هذه الخطط والبرامج وما تتضمنه من سياسات ووسائل يعتبر أمرا واردا¹⁴ .

ج- **عوامل اجتماعية أخرى:** ويأتي رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها ، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة ، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات العربية فحسب ، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية ، يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية ، حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، كذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة ، يضاف إلى ذلك نقشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية ، وتردي مستويات التعليم في مختلف مراحلها ، هذه الأمية نجم عنها العديد

من المشكلات لعل أهمها التطرف والإرهاب والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية ، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية¹⁵ .

3.1 -المعوقات السياسية

أ- **اختلاف النظم السياسية:** اختلاف وتباين النظم السياسية السائدة في الدول العربية ، وعدم استقرار هذه النظم في حالات معينة ، بل وحتى عدم التحديد النهائي لطبيعة هذه النظم في حالات معينة ، إذ أن بعض الدول العربية اعتمدت النهج الرأسمالي في تحقيق التنمية وفي القيام بالنشاطات الاقتصادية وممارستها ، وذلك باعتماد آلية السوق والنشاط الخاص كأساس في ذلك ، في حين اعتمدت دول أخرى نهجا اشتراكيا تمثل بالتوجه نحو التخطيط وإدارة الاقتصاد من خلال دور مهم للدولة وعبر القطاع العام وقيادته للنشاطات الاقتصادية فيها ، واتبعت دول أخرى نهجا يجمع بين آلية السوق والتخطيط وبين القطاع العام والنشاط الخاص .

ومن جهة أخرى فإن قواعد النظام الملكي تختلف عنها في النظام الجمهوري ، هذا ما يدفع الأجهزة التنفيذية في الدول المتخلفة على العمل على رسم سياستها وخططها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد ، بما يشكل هوة كبيرة تحول دون أي تقارب¹⁶ .

ب- **غياب الأجهزة والسلطات التي تمتلكها الدول العربية :** بحيث تجعلها قادرة على فرض الإلزام بما يتم التوصل إليه من اتفاقات وإجراءات ووسائل تتعلق بتحقيقه ، وهذا ناجم عن أن الدول العربية لم توفر استعدادها للتنازل عن بعض صلاحياتها وسلطاتها المتصلة بتحقيق التنمية والتكامل على المستوى القومي ، وهذا يعني أن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من تلك الإجراءات والوسائل والاتفاقات متروك لرغبة الدول العربية ومشيتها المنفردة ، فمن شاء من الدول التزم بها واتجه إلى تنفيذها ، ومن لم يرغب في هذه الدول تخلى عن الالتزام ، وبالتالي عن التنفيذ وهو الأمر الذي يفقد العمل العربي المشترك فاعليته وقدرته على التحقيق على أرض الواقع ، إضافة إلى تعدد المنظمات والأجهزة التي تعمل في إطار العمل العربي المشترك ، وتضارب صلاحياتها ، وازدواجية نشاطها ، وهذا ما يفقد هذه المؤسسات فاعلية ما تقوم به ، ويجعلها محكومة بما تريده الدول العربية كل على انفراد . وبالتالي ضعف العمل العربي المشترك ذاته.

ج - **ضعف وغياب الإرادة السياسية :** لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ويرجع ذلك إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول ، وإذا كانت هناك العديد من المعوقات التي تراحت لتعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فإن أهمها هو ضعف وغياب الإرادة السياسية ، تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها ومحركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة ، وضعف وغياب الإرادة السياسية له مظاهر وأثار تترجم حقيقة واحدة هي ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي ، أو في عدم وضع ما تم التوصل إليه من التزامات واتفاقات في إطار أي عمل عربي مشترك موضع التنفيذ¹⁷ .

ويمكن القول بأن مصير التكامل الاقتصادي العربي مرهون بتوافر الإرادة السياسية العربية لدى القائمين عليها ومدى إيمانهم بضرورة التكامل الاقتصادي العربي ، وأن هذه الإرادة يجب أن تكون ذات طبيعة استمرارية لا تنتهي بانتهاء الاتفاقية التي تم التوقيع عليها ، وإنما يجب أن تظل متوافرة باستمرار طالما أن عملية التكامل الاقتصادي مستمرة في التطبيق .

د - عوامل سياسية أخرى:

- إفراط الدول العربية في التمسك بالسيادة ، والناتج من محاولات بعضها التدخل في الشؤون الداخلية . كذلك يعتقد البعض أن التمسك بالسيادة هو الممر الذي يؤدي إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي ، في الوقت الذي يتهاون هؤلاء فيه في ممارسة حق السيادة مع القوى الدولية المسيطرة بدعوى أن الأخيرة هي الطرف الذي يوفر لها الحصانة المطلوب إزاء الآخرين¹⁸ .
- الانفتار إلى المهارة في التعامل مع الخلافات ، فبعض النخب الحاكمة لا يملك رؤية لكيفية ممارسته لعمله . لذلك نراها تعاني أزمة الفاعلية وضعف القوى المساندة لها ، ولهذا تتعمق الأزمات بمرور الزمن دون أن تجد لها حلا . إن المهارة تقتضي أحيانا التضحية ببعض الأهداف الثانوية لقاء الوصول إلى الأغراض الرئيسية والتدرج في الحصول عليها وعدم الإصرار على بلوغها جميعا دفعة واحدة¹⁹ .
- التخوف من التعدي على السيادة القطرية .
- أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة (معاهدة كامب ديفيد - مقتل الحريري - غزو الكويت) .
- الفتن الداخلية (العراق ، لبنان ، السودان والصومال) .

هذه هي أهم المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والتي يحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية للتخلص منها حتى يتحقق الحلم العربي الذي بدأ من الخمسينات ولم يتحقق حتى الآن ، ولابد من توافر الإرادة السياسية لدى الدول العربية ، والعمل على التنسيق الاقتصادي فيما بينها ، والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وتغليب الصالح العام العربي على مفهوم القطرية السائد بين الدول العربية ، فإن استطاعت الدول العربية تحقيق ذلك وإزالة كافة المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل التكامل الاقتصادي بينها ، تحقق حلمها الأكبر وهو التكامل الاقتصادي العربي .

3- الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل في البلدان العربية : إن الغرض من هذا البحث هو التحقق في ما إذا كانت الظروف للدول العربية من حيث الأداء وسياسات الاقتصاد الكلي تقضي إلى الاندماج الناجح أم لا .

1.3- المفهوم الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي: إن مفهوم كلاسيكي يستخدم في المعطيات المقطعة ، ويقوم على تعريفين من التكامل الاقتصادي : مفهوم الالتحاق المنشور من قبل Baumol (1986) ، ومفهوم التجانس .

انطلاقاً من التعريف الأول ، فإن التكامل يرتبط تقريباً من مؤشر الاقتصاد الأقل نمواً (الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، الإنتاجية ...) نحو اقتصاد أكثر نمواً . هذا المفهوم مستخلص من النموذج النيوكلاسيكي للنمو الذي بدأ العمل به من الاقتصاديين Solow و Swan (1956) . وللتوضيح أكثر يمكن تقديم مفهوم β -convergence المستخدمة من طرف Barro و Sala-i-Martin (1995، 1992، 1990) ، Mankiw, Romer و Weil (1992) و Sala-i-Martin (1996) .

ونستخدم هنا أيضا التعريف التالي: β -convergence عندما تميل الاقتصاديات الفقيرة إلى النمو على نحو أسرع من الاقتصاديات الغنية²⁰ . ومع ذلك فإنه التمييز بين مفهوم β -convergence غير المشروط (المطلق) و - β convergence المشروط .

β -convergence غير المشروط يدرس العلاقة بين معدل النمو للفرد والمستوى الأولي من الناتج المحلي للفرد الواحد ، وتقابل فرضية β -convergence إذا كان خلال الفترة المعطاة معدل النمو لنصيب الفرد الواحد لبلد ما أكثر ارتفاعاً من ناتجها المحلي الإجمالي الأولي للفرد المنخفض ، وكذلك نقول عن β -convergence أنه غير مشروط عندما يتبع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لاقتصاد ما ناتج محلي لاقتصاد آخر أكثر تطوراً .

إن النموذج الإحصائي في غالب الأحيان يستخدم لاختبار هذه الفرضية ، من خلال تقديرات مستعرضة لتراجع معدل النمو بالنسبة للفرد الواحد ، فالمتوسط أو التراكم خلال الفترة المقطرة على المستمرة والناتج المحلي الإجمالي

الأولي للفرد باللوغاريتم ، إذا كان معامل الناتج المحلي الإجمالي الأولي سالب ومفسر ، تقبل على أن فرضية - β convergence غير مشروط .

تفترض فرضية β -convergence المشروط أن العلاقة عكسية بين معدل النمو للفرد الواحد والناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد الواحد محققة بشرط على أن تكون بلدان العينة تصل إلى مستويات مشتركة لبعض المتغيرات الاقتصادية أم لا ، هذه المتغيرات الاقتصادية من المفترض أن تسيطر على تباين المسارات في المدى الطويل . كذلك β -convergence نقول عنه أنه مشروط عندما يتبع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لاقتصاد ما ناتج محلي إجمالي لاقتصاد آخر أكثر تطور ويتحقق ذلك باستقلالية عن الشروط الأولية ، عندما تكون هذه الاقتصاديات المفترضة متطابقة من حيث خصائصها و ذلك من خلال الأفضليات والتكنولوجيا والسياسات الحكومية... الخ . إذن β -convergence المشروط هو فرضية أقل قوة بكثير من β -convergence غير المشروط ، لأن الاقتصاديات تكون غير متكاملة مع بعضها البعض إذا كانت محددات سلوكها في المدى الطويل مختلفة . هذين المفهومين يؤديان إلى عدة ملاحظات ، كذلك إذا كان في كلتا الحالتين ، الاقتصاديات تميل إلى حالة مستقرة وثابتة منها ، في الحالة الأولى يفترض أن الأوضاع ثابتة ومتطابقة ، في حين الحالة الثانية يمكن أن تكون الأوضاع مختلفة .

إن تكامل مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الحالة الأخيرة لا يمكن أن يكون كذلك بشرط أن المعلومات معرفة في الحالات الثابتة ، وفي الحالة العكسية يكون التكامل عبارة تكامل فقط من حيث المعدل . ويستند اختبار β -convergence المطلق على تقدير المعادلة التالية :

$$(1) \dots\dots\dots g_{i,o,T} = \alpha_i - \beta y_{i,o} + \mu_i$$

حيث $y_{i,o}$ هي لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد للاقتصاد السنة الأساس ، $g_{i,o,T}$ هي معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بين سنتي T و 0 ، μ_i هي عبارة عن الضجيج الأبيض ($\mu_i \approx \text{iid}(0, \sigma_\mu^2)$) أي أن حدود الخطأ μ_i تكون مستقلة ومتماثلة التوزيع مع فرق ثابت) .

إن وجود β -convergence يتطلب أن يكون المعامل موجب وذا دلالة إحصائية . وقيمة هذه المعلمة تسمح أيضا بقياس كثافة عملية التكامل أو التعارض . والواقع إذا كانت β سالبة فالمعادلة (1) تعني أن معدل النمو للاقتصاد i يكون أعلى من المستوى الأولي لناتجه المحلي الإجمالي الذي هو ضعيف . وحسابيا نصف المدة τ التي تعني المدة اللازمة أو الضرورية للاقتصاد i لسد نصف الفجوة التي تفصله عن حالته الثابتة ، ويمكن الحصول على مؤشر للمعدل الذي يطور عملية التكامل 1 .

إن اختبار فرضية التكامل المشروط يتطلب ثبات محددات الحالة المستقرة من كل اقتصاد ، يمكن إذن أن نلجأ إلى طريقتين ، فبالنسبة للطريقة الأولى تعمل على تقييد تقدير المعادلة (1) لعينات فرعية للاقتصاديات التي لها فرضية الحالات الثابتة المماثلة والتي تكون واقعية ، أما بالنسبة للطريقة الثانية تنطوي على تقدير المعادلة التالية :

$$(2) \dots\dots\dots g_{i,o,T} = \alpha_i - \beta y_{i,o} + \gamma X_i + \mu_i$$

حيث X_i و $\mu_i \approx \text{iid}(0, \sigma_\mu^2)$ هي شعاع للمتغيرات يسمح بالمحافظة على حالة الاستقرار للاقتصاد أعلى مستوى ثابت (على سبيل المثال ، نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، درجة انفتاح الاقتصاد ، معدل النمو للأسعار ، معدل نمو سعر الصرف الفعلي الحقيقي ...) . إن وجود β -convergence المشروط يتطلب أيضا أن يكون المعامل β موجب ومفسر إحصائيا .

القيمة نصف المدة مثل $\tau = \frac{\ln(2)}{\ln(1-\beta)}$ نلاحظ أن زيادة β تؤدي إلى انخفاض τ وبالتالي تسريع وتيرة التكامل .

وفقاً لمبدأ التجانس ، يكون التكامل إذا كان هناك تخفيض في التشتت للأداء مختلف الاقتصاديات في المدى القصير . هذا المفهوم يمكن عرضه باستخدام مفهوم $\bar{\sigma}$ -convergence والمعروف بالطريقة التالية : يكون هناك $\bar{\sigma}$ -convergence عندما نلاحظ تقليص الفارق بين البلدان في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المدى القصير . ويستند اختبار فرضية $\bar{\sigma}$ -convergence على حساب الانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد σ_t ، ومقارنة σ_t و σ_{t+1} . وتقبل فرضية $\bar{\sigma}$ -convergence إذا كان $\sigma_{t+1} < \sigma_t$ مع :

حيث \bar{y} هي متوسط $y_{i,t}$ في الفترة t .

إن قبول فرضية β -convergence هو شرط ضروري لكنه غير كافي لـ $\bar{\sigma}$ -convergence، في الواقع β -convergence يمكن أن يتماشى مع زيادة في التباين بين مؤشرات مختلف البلدان ولا يتضمن تخفيض في التباين بين الدول على المدى القصير .

2.3 - انتقادات المفهوم الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي: بينا Barro و Sala-i-Martin أن ديناميكية مؤشر التشتت لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يمكن أن يكون مضللاً ، في الواقع إذا كانت الدول المدروسة التي تعرضت لصدمة إجمالية انخفض مؤقتاً انحرافاتها المعيارية إلى أقل مستوى لها في المدى الطويل ، ويلاحظ زيادة في الانحراف المعياري في المدى القصير .

لاحظ Quah (1996، 1993) أن لا وجود لـ β -convergence ولا لـ $\bar{\sigma}$ -convergence، ولم يسلط الضوء على إمكانية وجود أندية التكامل .

إن النظرية الكلاسيكية للنمو تفترض أن جميع الدول لها نفس الميزات التكنولوجية ، يبدو أكثر واقعية اعتقاد أن الاقتصاديات ليس لديها نفس الخصائص التكنولوجية ، إن وجود في تراكم عوامل الإنتاج أو في مستوى التنمية للقطاعات الرئيسية للاقتصاد يمكن أن تكون شرط في ظهور عملية الإنتاج الفعال في هذا الاقتصاد .

ويذهب في هذا الاتجاه نموذج Azariadis و Drazen (1990) حيث يوضحان في الواقع وجود عتبات من خلال العوامل الخارجية تسمح بتوليد توازنات متعددة ومستقرة على المدى الطويل .

لذلك يمكن أن تظهر صلة لتحديد ووصف نوادي التكامل بين الاقتصاديات العربية ، إذا كانت الطرق التي تم افتراضها لكشف الأنظمة المتعددة للتكامل . ولقد حاولت بعض الدراسات إثبات وجود أندية التكامل من خلال تصنيف الدول وفقاً لمعايير كيفية مثل : الانتماء إلى منطقة جغرافية معينة أو إلى نظام اقتصادي ما .

نفذ كذلك الاقتصادي Baumol (1986) إنحدراته بتمييز 16 دولة مصنعة مختارة من طرف Maddison، والدول ذات الاقتصاد المخطط والدول الرأسمالية ذات الدخول الضعيفة . Grier و Tullock (1989) عالجا في نفس الوقت تقديراتهم من خلال النظر لدول منظمة التعاون والتنمية من جهة ومجموعة مكونة من 89 دولة من جهة أخرى . وهناك من قام أيضاً بتمييز جغرافي بين القارات : آسيا ، إفريقيا وأمريكا . وقام Durlauf و Johnson (1995) لمجموعات فرعية من الدول باستعمال حدود العتبات للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل الأمية . على الرغم من اختيار العتبات بطرق محكمة إلا أن مختلف الأندية التي تنشأ من هذه الدراسات تبدو محكومة عن طريق عمليات النمو المختلفة .

ولقد تم تطوير طريقة غير معلمية من طرف Quah (1993) ثم طورت من نفس الاقتصادي سنة (1996) ثم من طرف Jones (1997) ، وتتطوي هذه الطريقة على دراسة تطور توزيع المؤشر (مثل الدخل) .

إن دراسة تطوير توزيع الاحتمالات للاقتصاديات تسمح بملاحظة ما إذا كان هناك اتجاه عام متجانس لمستوى ثراء الاقتصاديات أو العكس إلى مجموعات متميزة . والميزة في هذه الطريقة هي أنها لا تسمح بفهم تكوين أندية للتكامل ، ومع ذلك فإنها تتطلب تحديد أو لا مختلف فئات الدخل بكيفية خارجية .

3.3-تقديم منهج الدراسة: إن ازدياد المشاكل التي يواجهها الإنسان، اقتضى تطوير وسائل وأساليب تساعد في فهم تلك المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها. وقد الإنسان في بداية الأمر يعتمد على الحدس والتخمين كوسيلة لتفهم ما يدور في الكون من حوادث وظواهر. ومع تطور الحياة وتقدم العلوم والمعرفة اهتدى الإنسان إلى أساليب تساعد في الكشف عن العديد من الظواهر التي يجهلها. وتلعب مناهج البحث العلمي دورا أساسيا في الكشف عن تلك الظواهر ومساعدة الإنسان في فهم ما يحيط به.

ومن بين المناهج التي تساهم بشكل كبير في دراسة الواقع لدى الدول نجد منهج دراسة حالة الذي يعرف على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

ويعود السبب الأساسي من اختيار هذا المنهج وإتباع أسلوبه في الدراسة إلى الغاية التي يريد أن يحققها من فحوى هذه الدراسة، هو محاولة الوصول إلى هدفين أساسيين:

- تحليل عملية التجانس والتقارب بين الدول .
- تقييم فعالية المقاربة بين الدول .

أ- **مجالات الدراسة:** إن أهم ما يميز منهج دراسة الحالة، منحصر فيما يمكن به الطالب من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو الموقف التي يقوم بدراستها وذلك بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية. لذلك نجد أن منهج دراسة الحالة تتحدد معالم دراسته من خلال مجالين، تساعد في الحصول على المعلومة من ميدان الواقع و يتمثلان هذان المجالان في:

المجال المكاني، المجال الزماني:

المجال المكاني: ويتمثل في الميدان الذي تم اختياره من قبل الباحث لقيام بالدراسة القياسية ، ولدينا في حالتنا هذه مجموع الدول العربية التي قسمناها إلى ثلاث مجموعات، وتشمل المجموعة الأولى دول الاتحاد المغربي، المجموعة الثانية تشمل دول الخليج و المجموعة الأخيرة تشمل الدول العربية غير المصدرة للبتترول.

المجال الزماني: من أجل الوصول إلى نتائج واستنتاجات في الدراسة القياسية، فضلنا أن نحصر مدة الدراسة في فترة زمنية تقدر بعشرين سنة، أي من سنة 1990 إلى غاية سنة 2009 وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الدراسة القياسية.

ب- **أدوات الدراسة:** لقد وضعت العلوم الإنسانية على غرار العلوم الطبيعية وسائل من أجل تفحص الواقع، إذ بمجرد تحديد مشكلة البحث بصفة نهائية يجب الانتقال إلى تنظيم عملية جمع المعطيات الضرورية، لهذا نجد أن أدوات الدراسة المستخدمة بغرض الحصول على المعلومة من الواقع، حيث ركزنا في الدراسة القياسية على كل من العمليات الإحصائية، البيانات والمطبوعات المتوفرة لدى كل من الهيئات الوطنية والدولية وغيرها من المصادر الموجودة في الانترنت.

والهدف من وراء هذا التركيز، التمكن من استخلاص نتائج عامة وتفسيرها تفسيراً كميًا، ومن بين الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة نجد (الجدول البيانية، النسب المئوية، أشكال وغيرها من الأدوات الإحصائية الأخرى) و ذلك بالاستعانة ببرنامج Stata/SE 10.0.

4-دراسة وتقييم عمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية في الفترة 1990-2009: تنص فرضية التكامل الاقتصادي على أنه كي يحدث تقارب بين الاقتصاديات الفقيرة أو الأقل غنا لابد و أن تتشابه هذه الأخيرة في بعض متغيراتها و سياساتها الاقتصادية كالأفضليات و التكنولوجيا و السياسات الحكومية، و بالتالي تصل هذه الدول إلى حالة التوازن الاقتصادي حيث يمكنها النمو بصفة أسرع من اقتصاديات الدول الغنية و في هذه الحالة يكون المعامل - convergence β المشروط سالبا و ذو معنوية إحصائية، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1): اختبار β-convergence المطلق

gr09	Coef	Std. Err.	Z	P>z	Interval]	[95% Conf.
beta_pib90	-.104711	.0183356	-5.71	0.000	-.140648	-.068774
alfa_cons	.9377723	.1167753	8.03	0.000	.708897	1,166648
of variance due to u_i)		sigma_u .08271025	rho .02972514 (fraction			
		sigma_e .47254669				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج حسابات البرنامج

من خلال النتائج المبين في الجدول أعلاه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$g_{i,90,09} = 0,9377723 - 0,104711y_{i,90} \dots \dots \dots (03)$$

(0.1167753) (0.183356)

من خلال المعادلة رقم (03) يكمن أن نلاحظ أن كل من قيمة المعامل β سالبة و α موجبة و معنوية و هذا ما تبينه قيم الاختبار z ، إذ أنها معنوية إحصائيا عند مستوى القيم الحرجة 5%، و بالتالي يمكن أن نقبل الفرضية و نقول حسب هذه الفرضية و حسب العينة و فترة الدراسة المأخوذة بعين الاعتبار، أن اقتصاديات الدول العربية تتشابه في بعض المتغيرات و السياسات الاقتصادية و أنها يمكن أن تتكامل اقتصاديا و هذا ما يمكنها أن تنمو بصفة أسرع من الدول الغنية.

و نلاحظ كذلك من الجدول أن قيمة σ_e=0.47254669 أكبر من قيمة σ_u = .08271025 و هذا يعني أن هنالك تكامل بين الاقتصاديات العربية بحكم وجود تخفيض في التشتت لأداء مختلف الاقتصاديات العربية في المدى القصير .

و لكي نبين مدى تكامل أو تقارب هذه الاقتصاديات سوف نقوم بتحليل الميزات التنافسية لهياكل الاقتصادية الخاصة بهذه الدول و ذلك بعد أن قسمنا الميزات التنافسية في ثلاث مجموعات من الدول العربية و قد أشرنا إليها بالرموز التالية

Avcrafn: الميزات التنافسية في الدول العربية الإفريقية

Avcrgolf: الميزات التنافسية في دول الخليج

Avcrno~p: الميزات التنافسية في الدول العربية غير المنتجة للبتترول

Avc- branche: الميزة النسبية حسب كل قطاع

و الجدول التالي يوضح القطاعات التي تمتلك فيها الدول العربية ميزات تنافسية و مدى تشابه أو تجانس الاقتصاديات العربية من خلال ميزات التنافسية .

الجدول رقم (2): الميزة التنافسية حسب كل قطاع للدول العربية

Avc- branche	Avcrafn	Avcrgolf	avcrno~p
MC	-1.3	-4.3	-3.4
SM	-16.3	-30.4	-17.6
TC	.8	-18.5	-.5
BP	-6.9	-15.2	-4.8
ME	-74.7	-163	-39.8

CH	-13.9	-20.5	-7.4
EN	129.9	349.1	49.2
PA	-9.5	-18	-18.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من مصدر موثوق

تتمثل القطاعات التي يتم فيها التحليل في قطاع الميكانيك المشار إليه بالرمز MC، المعادن الممثلة بالرمز SM، و TC بالنسبة للجلود وقطاع البناء بالرمز BP، و ME بالنسبة لإنتاج الكهرباء، CH بالنسبة لقطاع الكيمياء، EN بالنسبة لإنتاج الطاقة، و أخيرا PA التي تمثل إنتاج الورق.

من خلال معطيات الجدول يمكن أن نلاحظ أن الدول العربية تعرف تأخرا كبيرا في حيازة ميزة نسبية في أغلب القطاعات الاقتصادية و بنسب متفاوتة ما عدا قطاع واحد و هو قطاع الطاقة، إذ تمتلك الدول العربية ميزة نسبية كبيرة في إنتاج الطاقة خاصة إنتاج البترول و الغاز و المعادن في بعض الدول، و ما يبرر ذلك أنها مسئولة عن إنتاج ما يقارب 70% من الإنتاج العالمي للبترول .

و لنبين أكثر مدى و جود علاقة تربط الاقتصاديات العربية في ما يخص تكاملها الاقتصادي و درجة امتلاكها و تأخرها في كسب ميزات اقتصادية متشابهة، سنقوم عن طريق مصفوفة الارتباط الجزئي، بتبيان مدى ارتباط و تكامل هذه الاقتصاديات ببعضها البعض.

الجدول رقم (3): مصفوفة الارتباط الجزئي للميزات التنافسية للدول العربية

	Avcrafn	Avcrgolf	avcrnonopep
avcrafn	1.0000		
avcrgolf	0.9951	1.0000	
avcrnonopep	0.9807	0.9681	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج حسابات البرنامج

يتضح لنا من خلال مصفوفة الارتباط أن معامل الارتباط الجزئي R، في ارتباط كبير بين الميزات التنافسية للدول العربية الإفريقية و دول الخليج، و ذلك بقيمة 0.9951 نفس الشيء بالنسبة للدول العربية الإفريقية و الدول العربية خارج مجموعة OPEP، و هذه الأخيرة مع دول الخليج و ذلك على التوالي بالقيم 0.9807 و 0.9681.

الخلاصة

إن تحقيق التنمية العربية ينبغي أن يقوم على مرتكزات تستند إلى الجانب القومي، أي أن التنمية الوطنية تبقى محدودة الجوانب والآفاق بحكم الإمكانيات المتاحة المحدودة لأي قطر من الأقطار العربية، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة، والتي فرضت حجوما اقتصادية عملاقة للمشروعات تصل رؤوس أموال البعض منها ما يتجاوز الدخول القومية لدول معينة، هذا إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع والتنافس الاقتصادي، وبالذات التكنولوجي، وهذا ما يجعل التنمية العربية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التخلف والتجزئة والتبعية والضعف إلى حالة التطور والتقدم والوحدة والاستقلال والقوة في مجالاتها المتعددة الاقتصادية والسياسية وغيرها.

الهوامش والمراجع:

- 1- عبد الوهاب حميد رشيد ، " التكامل الاقتصادي العربي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1977 ، ص 161.
- 2- باشي أحمد ، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي - مع التركيز على مناطق التجارة الحرة " ، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس - سطيف ، الجزائر 8- 9 ماي 2004.
- 3- إكرام عبد المجيد ، " التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي " ، عربية للطباعة والنشر ، القاهرة 2002 ، ص 109 .
- 4- عبد الوهاب حميد رشيد ، " التكامل الاقتصادي العربي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1977 ، ص 170- 171 .
- 5- محمد عبد المنعم عفر ، " التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي " ، المؤتمر الثالث لاتحاد الاقتصاد بين العرب ، دمشق 1971 ، ص 615 - 620 .
- 6- سمير أمين ، " الاقتصاد العربي المعاصر " ، دار الحقائق ، بيروت 1984، ص 124 .
- 7- فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي " ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان 2004، ص 288 .
- 8- حميد الجميلي ، " دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك " ، مرجع سابق الذكر ، ص 154
- 9- عبيدلي العبيدلي ، " معوقات التكامل الاقتصادي العربي " ، جريدة الوسط ، العدد 2328 - الثلاثاء 20 يناير 2009 ، ص 18 .
- 10- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، " دراسة حول معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك " ، المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد 1985 ، ص . 151 .
- 11- صلاح عباس ، " التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ؟ " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2006 ، ص 91 .
- 12- عبد الرحمن يسرى أحمد ، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعة ، الإسكندرية 2000 ، ص 249- 251 .
- 13- عبد الغني عماد ، " الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية (التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التعثر وشروط الانطلاق) " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005 ، ص 172 .
- 14- فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي " ، مرجع سابق الذكر ، ص 298 - 299 .
- 15- أسامة المجدوب ، " العولمة والإقليمية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000 ، ص . 123 - 124 .
- 16- يوسف رشيد ، " آفاق وتحديات إقامة كتل اقتصادي عربي في ظل مبادئ المنظمة العالمية للتجارة " ، مجلة دفاتر - العدد 2 أبريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة تلمسان ، ص . 247 .
- 17- أشرف إبراهيم عطية ، " التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية " أطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ص . 616 - 617 .
- 18- منعم العمار ، " العلاقات العربية - العربية والتمسك بمفهوم السيادة " ، المستقبل العربي، السنة 16 ، العدد 177 - نوفمبر 1993 ، ص 66 .
- 19- أمين هويدي ، " فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي " ، المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 172 - يونيو 1993 ، ص 22 - 23 .
- 20- إن مصطلح β -convergence هو أكثر ما يستخدم في هذا البحث ، β يمثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد الأولي ، وعرض مصطلح β -convergence من طرف Barro و Sala-i-Martin (1990).